

محددات الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة - حالة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر -

The accounting choice determinants to tangible assets, The case of economic institutions in Algeria

فؤاد صديقي^{1*}، محمد كويسي²، يوسف خروبي³

¹كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

²كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

³كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/10/02؛ تاريخ المراجعة: 2019/11/26؛ تاريخ القبول: 2019/12/06

ملخص: لقد تعاظم مستوى تباين المعلومات المالية، مما أبرز دور المحاسبة الأساسي في توفير تلك المعلومات التي تسمح بعرض الصورة الصادقة عن المؤسسة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى اختبار محددات الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت عينة الدراسة 70 مؤسسة في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) خلال فترة 2010-2018. تظهر نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي ومعنوي لقيود الاستدانة لدى المؤسسات على الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة، مما يؤكد أهمية تلك الخيارات في تخفيف قيود الاستدانة مقابل عرض الصورة الصادقة، وكذا وجود ارتباط ضعيف لتلك الخيارات مع مؤشرات الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود ارتباط دال بين الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة وخصائص المؤسسة في بيئة الأعمال (حجم المؤسسة، قطاع النشاط).

الكلمات المفتاح: أصول ملموسة؛ رفعة مالية؛ هيكل رأس المال؛ إحصاء.

تصنيف JEL: B23؛ G32؛ M41.

Abstract: The financial data discrepancy level is highly increased, the fact which highlight the important role of accounting in providing, data that shows the true picture of institutions. This study aims at examining the accounting choice determinants to tangible assets in the Algerian economic institutions. The study sample included 70 institutions, in the context application of the Financial Accounting System, during the period of 2010-2018. The results of the study concluded that there is a Statistical significance and negative impact on the leveraged restrictions imposed on the accounting choice of tangible assets, this confirms the importance of that choices in the leveraged restrictions versus that shows the true picture, as well as a weak correlation of choices with economic performance indicators, In addition to a significant correlation between the accounting choices of tangible assets and the characteristics of the institution in the business environment (size, activity sector).

Keywords: Tangible Assets ; Leverage ; Capital Structure و Statistics.

Jel Classification Codes : B23 ; G32 ; M41.

* Corresponding author, e-mail : seddiki.fouad@univ-ouargla.dz

تدعم الأدبيات التجريبية حول موضوع القيود المالية في المؤسسة تلك الفرضية التي تعتبر أن توفر الأموال الذاتية في المؤسسة هو المحرك الرئيسي لقرارات الاستثمار، ويظهر ذلك من خلال وجود قيود على النقدييات مما يسمح ببيان فرق في مرونة تدفق الاستثمارات النقدية المتعلقة بمجموعة فروع في المجمع، حيث يوجد تأثير عكسي لهيكل الملكية على التدفق النقدي (Francesco & Giuseppe, 2007)¹، هذا ما يدعم فرضية الاعتماد بشكل غير طبيعي على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمار على رأس المال الملموس، حيث يفسر ذلك التأثير الحاصل في التدفقات النقدية بوجود عاملين مختلفين وهما: عدم تجانس المعلومات على مستوى أسواق رأس المال، وكذا المشاكل الداخلية المرتبطة بعقد الوكالة.

سمح التطور الصناعي ببروز مؤسسات ذات كثافة في رأس المال، مما انعكس على تطور علاقة أسواق رأس المال بالمساهمين و الجمهور عند تمويل المؤسسات، مما يظهر الدور الأساسي للمحاسبة في تنظيم تلك الأسواق وتوفير المعلومات التي تسمح بتوجيه عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى مستخدميها، ويبرز دور المعلومات المحاسبية في تخصيص رأس المال، حيث يتطلب تحقيق التكييف المناسب للمؤسسات وجود معلومات محاسبية خاصة عند المنافسة بين المؤسسات لدى السوق المالي، هذا ما يسمح بالسيطرة على تضارب المصالح بين مختلف الشركاء داخل المؤسسة الواحدة، حيث تجسد إشكالية السيطرة على التضارب دور المحاسبة في عملية الإشراف الأصلية، بالإضافة إلى الدور المهم للتقييم عند تخفيف حجم التضارب بين المصالح، بحكم أن المحاسبة جاءت لتحقيق السيطرة على تضارب المصالح في المنظمات (Zimmerman, 2015)²، كما ان علاقة الوسطاء الماليين مع المستثمرين وأصحاب الديون تتبين من خلال مؤشر تحمل الجمهور لتكاليف إضافية من اجل توضيح المعلومات المتضمنة في التقارير، حيث ترفع عملية الإفصاح عن المعلومات حول الأرباح من مستوى مصادر المعلومات. (Alex Edmans & Heinle, 2016)³.

يرتبط انخفاض جودة المعلومات المالية بوجود ارتفاع في تكاليف الملكية، حيث يساهم استخدام سياسات التقارير المالية ذات الجودة العالية في تخفيض مستوى تباين المعلومات في المؤسسات، هذا ما يبرز أهمية تحقيق خيارات إعداد التقارير المالية للنتائج الاقتصادية المرتبطة بها (Cohen, 2003)⁴، وذلك من خلال العلاقة الإيجابية الموجودة بين مطالب المستثمرين حول معلومات محددة وجودة التقارير المالية في المؤسسة، كما أن فشل منظومة IFRS الحالي في ضمان تعامل معايير التقارير المالية الدولية مع القضايا الماثلة والتي تعاني من تعارض جزئي في بعض القواعد (Jens, Sonja, & Filling, 2007)⁵، مما يتطلب ضرورة الوصول إلى تجانس مهم بين مختلف المعايير عند معالجة قضايا متماثلة يحد بشكل مناسب من تقدير الإدارة عند الاختيار بين السياسات المحاسبية المثلى والمرتبطة بمعالجة محاسبية مقبولة حسب المعيار.

تسمح مراجعة الدراسات السلوكية بتبيين آثار قرارات المدراء عند اختيار السياسات المحاسبية وذلك من خلال اختبار تأثير كل من: (لوائح حوكمة المؤسسات، والتقارير المالية، ومهنة التدقيق) على خيارات المدراء، حيث تبرز دعوات الباحثين نحو انجاز اختبارات تقيس اثار الاختيار المحاسبي (Francis, 2001)⁶، ويشمل ذلك تكاليف الخيارات ومنافعها عند تطبيق خيارات محاسبية متطورة، كما تمتد تلك الدعوات الى إعادة النظر في تصاميم البحوث المفسرة لمجموعة الخيارات المحاسبية لتشمل اختبار الدوافع الاقتصادية المفسرة لخيارات المديرين حول الأساليب المحاسبية، هذا ما يسمح بتكوين إطار يضم عوامل اقتصادية ذات تأثير محتمل في قرارات المديرين المحاسبية، حيث يسهل ملاحظتها وقياس مستوى تأثيرها على النتائج المعلنة لتلك الشركات.

-إشكالية الدراسة-

تمثل السياسات المحاسبية في المبادئ والقواعد المحاسبية الأساسية والمعتمدة في تحضير وعرض القوائم المالية للمؤسسة، حيث تسمح بتقييم الوضعية المالية لمختلف عناصر الأصول ضمن ظروف عدم التأكد وعدم الوضوح، هذا ما يتيح للمديرين إطار (قانوني) يمثل مجالاً للمفاضلة بين عدة خيارات محاسبية، كما تساهم السياسات المحاسبية في توضيح استراتيجية المؤسسة عند اختيار الطرق المحاسبية وكذا نموذج التقييم المناسب وفق إطار تنظيمي للعملية المعنية، وتمثل الخيارات المحاسبية جزءاً أساسياً من المعايير المحاسبية، لذا نجد علاقة سلبية بين الخيارات المحاسبية لتقييم المخزونات وحجم المؤسسات في السياق الأمريكي، بينما لا توجد علاقة معنوية في السياق الفرنسي، حيث تسعى المؤسسات الفرنسية الكبرى إلى رفع النتيجة عند تحديد الخيارات المحاسبية المعنية بصياغة استراتيجية السياسات المحاسبية (Toufik, 1995)⁷.

تمثل ضرورة فهم طبيعة التركيبة بين المعاملات في المؤسسة و المبادئ المحاسبية عامل مهم عند تحديد مدى ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح، مما يتطلب تحقيق فهم أفضل للمعاملات التي تحتاج لحكم أو تقدير الإدارة: مثل جرد السلع المعروضة للبيع... إلخ، وكذا الخيارات المتاحة أمام الإدارة، مثل اختلاف المعاملات المتعلقة بالمخزون... إلخ، بالإضافة إلى تحديد عناصر الأصول: مثل الضرائب المؤجلة... إلخ، أما عن توفر إمكانية استخدام الخيار المحاسبي في إدارة الأرباح فنجد مثلاً عدم اكتشاف العمليات غير العادية في نهاية الفترة من خلال التعجيل أو التأجيل لعمليات الشراء.

يبرز الاختلاف في قدرة المؤسسة على إدارة الأرباح حسب اختلاف تركيبة الأصول الجارية وغير الجارية، إذ أن استخدام أدوات التنازل عن عناصر الأصول تكون غير متلائمة مع أسلوب إدارة الأرباح (Sundgren, 2007)⁸، فالمؤسسات التي تتمتع بمستوى عال من الأصول الجارية والخصوم الجارية تواجه تكاليف إدارة الأرباح قبل سنتين على الأقل (Liu, 2003)⁹.

من خلال ما سبق تبرز الإشكالية التالية: فيما تتمثل محددات الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

اهداف واهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى اجراء اختبار تجريبي حول محددات الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والتي تدخل ضمن نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF). من خلال اعتماد محددات تستند على ادبيات نظرية حول موضوع إشكالية الدراسة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تعزيز الادبيات النظرية حول نماذج تفسير الاختيار المحاسبي، وذلك من خلال محاولة التأكيد على وجود محددات لعملية الاختيار المحاسبي لدى المدراء، تكون متباينة مع هدف المحاسبة الأساس في توفير صورة صادقة عن المعاملات المالية للمؤسسة؛ أي ضرورة ان يكون مبرر الاختيار المحاسبي ضمن ذلك الأساس.

II- الجزء النظري:

يتضمن هذا الجزء أهمية المبادئ المحاسبية في تحديد وصياغة السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، أين تبرز أهمية جهود التوحيد المحاسبي في تحسين وتعزيز الإفصاح المحاسبي حول الخيارات المحاسبية، وذلك في ظل التباينات المتعددة للنظم المحاسبية المعتمدة حول بيانات الأعمال المختلفة.

II.1- أهمية المبادئ المحاسبية في صياغة السياسات المحاسبية :

توفر المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) سلطة تقديرية تكون كافية للمديرين من أجل تبني سياسات أكثر أو أقل تحفظاً خلال عملية إعداد التقارير المالية (Mark & Susan, 2004)¹⁰، كما تبين عملية تطوير النماذج التفسيرية وجود رشادة لدى المديرين بخصوص القرارات المحاسبية المتحفظة، مما يضعهم أمام ممارسة السلطة التقديرية لأجل استنتاج معلومات خاصة توضح الآفاق المستقبلية حول قيمة المؤسسة، أين تظهر فروق ذات معنى بين مختلف المعاملات، هذا ما يرجع ممارسة سلوك إدارة أرباح في المؤسسات التي تفضل سياسة إبلاغ مالي متحفظة مقابل أخرى غير متحفظة (Mark & Susan, 2004)¹¹.

ينعكس تحديد الخيارات المرتبطة بالإفصاح الخاصة بخطط إعادة صياغة السياسات المحاسبية على سعر السهم في مرحلة ما بعد Oxley-Sarbanes- (Linda, Susan, & Nathan, 2013)¹²، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع حجم الخطط الخاصة بإعادة صياغة السياسات المحاسبية، مما أدى إلى بروز إشارات متضاربة بين المنظمين حول متطلبات الإفصاح الخاصة بعملية إعادة الصياغة، حيث تبين وجود مجال واسع تكون فيها المؤسسات خارج المراقبة قبل إعلان إعادة الصياغة، لذلك نجد ان المؤسسات التي كانت تملك إفصاحاً أقل شفافية عن عملية إعادة صياغة سياساتها تميزت تقاريرها بعدوانية أكثر، عكس المؤسسات التي كانت تتمتع بإفصاح أكثر شفافية.

II.2- أهمية جهود التوحيد الدولي في تحسين الإفصاح المحاسبي :

تمارس أعمال التوحيد المحاسبي الدولي ضغوطاً كبيرة على اختيار السياسات المحاسبية، حيث خلصت دراسة لمرحلة ما بعد Sarbanes-Oxley إلى وجود تحسن في مستوى شفافية إفصاح المؤسسات فيما يخص إعادة صياغة السياسات (Linda, Susan, & Nathan, 2013)¹³، أين كان الهدف الأساسي للجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) هو تحقيق تحسن ملحوظ في نوعية الإفصاح حول إعادة صياغة السياسات المحاسبية، لكن ذلك لم يمنع من وجود بعض المؤسسات التي استمرت بالغموض في إفصاحها حول إعادة صياغة السياسات المحاسبية، ويعود سبب تعمد ذلك هو السعي للتخفيف من انعكاس العملية على سعر السهم، مثلما تأثرت خيارات الإفصاح حول إعادة الصياغة لدى المؤسسات الأخرى ضمن نفس النشاط.

تعاني الأنظمة المحاسبية من خاصية عدم التجانس الداخلي للممارسات، حيث يشمل ذلك الأنظمة المتفوقة مثل: GAAP US و IFRS ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في ألمانيا، وتكمن المشكلة الأساسية لتلك الأنظمة في كيفية إدارة التطبيق وكذا التطوير الخاص بالسياسات

المحاسبية خاصة عند غياب توجيهات دقيقة تتعلق بمعاملات وأحداث محددة (Jens, Sonja, & Filling, 2007)¹⁴، كما نجد بعض الدراسات التي تهدف إلى اختبار مدى الاختيار للسياسات في المؤسسات بما يتماشى مع GAAP US أو معايير المحاسبة الدولية (IAS) فيما يتعلق بالخيارات غير المقبولة تحت GAAP US: (الأصول الملموسة، الأوراق المالية المتداولة والمتاحة للبيع، الأصول غير الملموسة والقابلة للتوحيد، نفقات البحث والتطوير، فترات اهتلاك الشهرة)، كدراسة (Tarca, 2002)¹⁵ الذي شمل فيها الاختبار بيئة المؤسسات في: المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وأستراليا، وخلصت نتائجها إلى وجود تزايد لاستخدام سياسات GAAP US بين المؤسسات الألمانية والفرنسية واليابانية، مقابل استخدام أقل للخيارات المسموح بها بموجب معايير المحاسبة الدولية (IAS) في المملكة المتحدة و أستراليا.

II.3- الخيارات المحاسبية في سياق تباين النظم :

إن اختبار عملية المقارنة بين الخيارات المحاسبية من خلال الاستخدام الاختياري والإجباري بخصوص متطلبات القياس بالقيمة العادلة في المؤسسات المدرجة في السوق المالي بالمملكة المتحدة وأستراليا خلال السنوات التالية لسنة اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (2005)، خلصت نتائجها إلى وجود انكماش حول استخدام خيار القيمة العادلة للأصول المالية (IAS 39) مقارنة بالأصول غير الملموسة (David, Dianne, Ross, & Ann, 2011)¹⁶، حيث ان عملية تقييم مختلف الحجج والمقترحات وكذا المناقشات الدولية حول فرضيات النظرية المحاسبية افرزت مطلباً أساسياً يتمثل في ضرورة الاستغناء عن القواعد المحاسبية مقابل الاعتماد على المبادئ المحاسبية، غير أن الاستغناء على القواعد لا يمثل الحل المناسب حيث تتأتى القواعد باستمرار من المبادئ ذات القبول الواسع (David, Dianne, Ross, & Ann, 2011)¹⁷، كما أن المبادئ العامة لا تتوفر على بنية كافية تسمح بتأطير مختلف تقديرات الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية وبالتالي اقتراح تكوين أنظمة محاسبية تعتمد على المبادئ والقواعد معا.

عند تلخيص البحوث التي تختبر أسباب ونتائج الاختيارات المحاسبية (Thomas, Thomas, & Linda, 2001)¹⁸، من خلال هيكل التحليل الذي يخص ثلاث وضعيات رئيسية معنية بالتأثير على خيارات المدراء وتشمل كل من: تكاليف الوكالة، مستوى التباين في المعلومات، العوامل الخارجية المؤثرة على تعاقد الأطراف.

فيما يخص توضيح آليات الاختيار المحاسبي عند المديرين تبين وجود تطور محدود للبحوث مقابل اختبار مجموعة المتغيرات المحددة لصناعة الخيارات المحاسبية، حيث ارتفعت إجمالي القدرة التفسيرية للنماذج إلى 28%-37% (Robert, Larry, & Shores, 1999)¹⁹، كما تقدم بعض الدراسات تفسيرات بديلة توضح الضغط الناتج عن التدفقات النقدية المخضومة في تقنيات رسملة الإيرادات كحالة إنجاز المؤسسة بوسائلها الخاصة (Vladimir, Andrey, & Igo, 2007)²⁰.

III- الطريقة والأدوات:

تعتمد طريقة البحث على بناء فرضيات الدراسة ثم قياس متغيرات الدراسة ثم بناء النموذج التفسيري المعني بالاختبار التجريبي الإحصائي كما يلي:

III. 1 بناء فرضيات البحث: من خلال أدبيات إشكالية الدراسة يمكن بناء الفرضيات حسب الأصناف (الهيكل المالي، الأداء الاقتصادي، خصائص بيئة الأعمال)

1) الهيكل المالي:

يرر الاختبار المتزايد للسياسة الاستثمارية لدى المؤسسات ضرورة قياس مظاهر مختلفة، حيث يسمح فحص إدارة الأرباح باختبار مدى وجود مقدار من الاحتمال والذي يخص الأصول المفقودة لأغراض خاصة (Dan-Bee & Ho-Young, 2013)²¹، رغم تأكيد نتائج الدراسات على عدم وجود مؤشر إدارة الأرباح عند تحليل المستحقات الاختيارية، مما يعقد عملية اكتشاف إدارة الأرباح نظراً لعدم توفر طريقة مناسبة تسمح بالكشف الكامل على إدارة الأرباح (Degree & Degree, 2015)²²، وفي المقابل يظهر بوضوح تناقص إجمالي المستحقات الاختيارية وبمستويات كبيرة خلال فترة 10 سنوات على الأقل، هذا ما يجعل اختبار حافز المدير من أجل تخفيض النتائج غير كافٍ لتبرير الشكوك حول إدارة المديرين لأرباح مؤسساتهم (Degree & Degree, 2015)²³.

تكتسي عملية اختبار مؤشرات الكسب غير المشروع للأصول باستخدام أساس المستحقات المحاسبية أهمية بالغة (Dan-Bee & Ho-Young, 2013)²⁴، حيث يوجد ارتباط إيجابي وكبير بين مؤشر الكسب غير المشروع للأصول و المستحقات التقديرية، و المثير للاهتمام هو ذلك الاقتصار في العلاقة على الشركات ذات المستحقات التقديرية السلبية فقط (Dan-Bee & Ho-Young, 2013)²⁵، مما يقدم دليل مهم على كشف الكسب غير المشروع للأصول باستخدام المستحقات التقديرية السالبة، وكذا إبراز الدور الأساسي الذي يلعبه ذلك المؤشر (الكسب غير المشروع) في الحد من عدم تجانس المعلومات المتاحة للإفصاح (Dan-Bee & Ho-Young, 2013)²⁶.

ترتبط عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية بشكل إيجابي مع المستحقات التقديرية (Hu, Percy, & Daifei, 2008)²⁷، مما يؤكد فرضية أن عملية إعادة تقييم الأصول تعتبر مؤشر عن تكلفة الوكالة المرتفعة؛ بمعنى زيادة مستويات إدارة الأرباح، كما ترتفع المستحقات التقديرية في المؤسسات التي تفصح عن أصولها غير المتداولة بالقيمة العادلة التي يشرف عليها المدراء بأنفسهم مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على خبراء تقييم خارجيين (Hu, Percy, & Daifei, 2008)²⁸.

تشجع إجراءات الاستثمار في البحث والتطوير على التلاعب بمستوى المستحقات الاختيارية (El Mi & Seboui, 2005)²⁹، من خلال توفير ظروف محفزة على التلاعب بالبيانات المحاسبية بسبب صعوبة الاكتشاف، حيث تستخدم المؤسسات قرار رسملة مصاريف البحث والتطوير في إدارة أرباحها، وذلك لأجل احترام قيود الديون أو لضمان سلاسة الدخل (Cazavan-Jeny & Jeanjean, 2004)³⁰، كما أن للانتقال إلى IFRS الذي يسمح بالإفصاح عن تقييم عناصر الأصول له تأثير مهم في الحد من تلك السلوكيات (Vedran, Anne, Thomas, & Lawrence A, 2008)³¹، حيث تسمح مناقشة مفهوم رأس المال والديون بإبراز ذلك الإخفاء لمخاطر الديون أو حقوق الملكية، بالإضافة إلى عناصر الأصول و التثبيتات المعنية بالتنازل عن طريق الإيجار، خاصة المؤثرة في النتيجة الصافية للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية: *المؤسسات التي تخضع لمستويات استنادة مرتفعة هي الأكثر احتمالاً لتفعيل أصولها الملموسة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل تسعى المؤسسات تخضع لمستويات استنادة مرتفعة إلى تفعيل أصولها الملموسة؟*

(2) الأداء الاقتصادي:

تختبر بعض الدراسات سلوك إدارة الأرباح عند استخدام مبيعات الأصول في سياق البلدان التي تتيح عملية إعادة تقييم الأصول مثل: أستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة... إلخ (Ervin. L, Keith. F, Sellers, & Manly, 2003)³²، أين يوجد اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين كل من أستراليا والمملكة المتحدة، وذلك بسبب اختلاف القواعد المحاسبية في البلدين قبل 1993، غير أن ذلك الاختلاف أخذ في التناقص خلال الفترة 1993-1995 ويعود ذلك لتطبيق قواعد متطورة في المملكة المتحدة (Ervin. L, Keith. F, Sellers, & Manly, 2003)³³.

وتهدف دراسة (Arcelus, Mitra, & Srinivasan, 2005)³⁴ إلى اختبار العلاقة بين الخيارات المحاسبية ومؤشر العائد الاقتصادي ROI، وذلك من خلال اختبار المحتوى الإعلامي لمؤشر العائد الاقتصادي ROI باعتباره متغير تفسيري لمستوى الاستثمار في الأصول غير الملموسة، حيث خلصت الدراسة إلى تأكيد قوة استخدام ROI كمؤشر مناسب عن الأداء الاقتصادي، والذي يسمح بتفسير العوامل من خلال تبين تأثير الضرائب المؤجلة ومكونات عناصر الأصول.

يسمح بيع عناصر الأصول وكذا عمليات إعادة التقييم بتحقيق نمواً في الدخل (Ervin. L, Keith. F, Sellers, & Manly, 2003)³⁵، مما يثبت فرضية استخدام عملية رفع مستوى مبيعات الأصول من طرف المديرين في المؤسسة عند انخفاض الأرباح الصافية للسهم الواحد (Geoffrey, Trevor, & Yoke, 2001)³⁶، في المقابل نجد عدم استخدام عمليات بيع الأصول في تحقيق الدخل بالنسبة للمؤسسات التي تتمتع بقيمة مضافة في نتائجها (Ervin. L, Keith. F, Sellers, & Manly, 2003)³⁷، حيث أظهر التحليل المفصل للقوائم المالية وجود اختلاف في اتجاهات التدفقات النقدية التشغيلية عند مقارنتها بصافي الدخل بسبب مشاريع الشراكة والتوسع لدى المؤسسات (Hu, Percy, & Daifei, 2015)³⁸، كما يسمح اختبار علاقة عمليات إعادة تقييم الأصول بإدارة الأرباح (Hu, Percy, & Daifei, 2015)³⁹ معرفة إمكانية استخدام المدراء لذلك التقدير المتاح في عملية إدارة أرباح مؤسساتهم (مؤسسات أسترالية) (Degree & Degree, 2008)⁴⁰ (2015).

من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية: **المؤسسات التي تعاني من تراجع الأداء الاقتصادي هي الأكثر احتمالا لتفعيل اصولها الملموسة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل تسعى المؤسسات التي تعاني من تراجع الأداء الاقتصادي إلى تفعيل اصولها الملموسة؟**

(3) خصائص بيئة الأعمال:

تبرز أهمية اختبار محددات الخيارات المحاسبية للأصول غير الجارية وذلك عند الاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة في بيئة الأعمال (النيجيرية)، حيث تتوفر إمكانية للحد من السلوك الانتهازي للمدراء في اختيار المحاسبة المتعلقة بإعادة تقييم الأصول غير الجارية (Lumpur, 2014)⁴¹، كما يمكن اختبار مدى إدارة أرباح الشركات المدرجة في السوق المالي لسنغافورة وذلك من خلال استخدام توقيت مبيعات الأصول في تلك الشركات (Geoffrey, Trevor, & Yoke, 2001)⁴²، حيث تتجاهل بعض الدراسات اختبار الدوافع الاقتصادية لتوقيت بيع الأصول مقابل التركيز على الدوافع المحاسبية فقط (Geoffrey, Trevor, & Yoke, 2001)⁴³، ويختبر ذلك السعي من طرف الشركات الأمريكية لبيع أصولها بما يحقق نمواً في الدخل، حيث يتأثر ذلك السعي بالعلاقات المختلفة بين الشركة والمقرضين من جهة وبين الشركة والمساهمين من جهة أخرى (Ervin. L, Keith. F, Sellers, & Manly, 2003)⁴⁴.

و تختبر بعض الدراسات علاقة الكسب غير المشروع لعناصر الأصول بحوكمة الشركات (Dan-Bee & Ho-Young, 2013)⁴⁵، أين تبرز بشكل أساسي أهمية خصائص التقارير المالية كأداة مساعدة للمستثمرين والمدققين في الكشف عن الكسب غير المشروع باستخدام عناصر الأصول لصالح المشرفين على إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال التركيز على مؤشرات المستحقات التقديرية السالبة (Dan-Bee & Ho-Young, 2013)⁴⁶.

يتبين في الشركات ذات التركيز العالي للملكية الميل إلى الاستخدام المرتفع لنموذج القيمة العادلة عند تطبيق استراتيجية زيادة الدخل (Lumpur, 2014)⁴⁷، أين يختار مدراء تلك الشركات بشكل رئيسي استراتيجية زيادة الدخل وكذا استخدام نموذج التكلفة السائد (Lumpur, 2014)⁴⁸، كما خلصت دراسة لعينة من المؤسسات المدرجة الأمريكية إلى وجود تأثير إيجابي وكبير لمستوى تفعيل مصاريف البحث والتطوير على حجم وهيكل الملكية في المؤسسة (Jeanjean & Cazavan-Jeny, 2006)⁴⁹؛

كما يوجد تأثير لحجم الشركات وكذا تركيز الملكية على الخيارات المحاسبة للأصول غير الجارية (Lumpur, 2014)⁵⁰، أين يمكن استخدام آليات اختيار مدقق الحسابات وكذا تعزيز إجراءات حوكمة الشركات في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين عند الاختيار المحاسبي للأصول غير الجارية (Hu, Percy, & Daifei, 2008)⁵¹.

من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية: **تتأثر مستويات تفعيل الأصول الملموسة في المؤسسة بالخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط)، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل تتأثر مستويات تفعيل الأصول الملموسة في المؤسسة بالخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط)؟**

III.2- قياس متغيرات البحث : تتضمن متغيرات الدراسة مؤشرات حول (الأصول الملموسة، الهيكل المالي، الأداء الاقتصادي، خصائص بيئة الأعمال)، حيث تم اعتماد القطاعات التي تتجانس بينهاها المالية في الشكل والمحتوى؛ أي اعتماد المؤسسات التي تدخل ضمن نطاق النظام المحاسبي المالي (SCF).

(1) مؤشر الأصول الملموسة :

تشير العديد من الدراسات إلى إشكالية عدم توفر المعلومات التي تستخدم في قياس عناصر الأصول الملموسة نظرا لعدة عوامل منها تباين الأعمار النفعية لتلك العناصر، كما أن نقص المعلومات عن القيم الملموسة يمكن أن يعقد عملية استخراج مؤشرات تقيس حالات التفعيل الناتجة عن التفضيل بين الخيارات المحاسبية المتاحة، كما ان الحلول الممكنة للقياس من خلال الاستفادة من حسابات المؤسسة لتحديد مصاريف العناصر الملموسة قد تتميز بصعوبة الإنجاز، فمثلا نجد (Ahmed & Abdelfettah Bour, 2011)⁵² اختارا استخدام استبيان في تحديد وقياس الأصول الملموسة غير ان هذه الأداة قد تفرز نتائج مضللة، وفي هذه الدراسة نستخدم في قياس الأصول الملموسة القيمة الدفترية من خلال نسبة :

- مؤشر الأصول الملموسة = (التشبيات الملموسة الصافية + مخصصات الاهتلاك، المؤونات) / التشبيات الملموسة الإجمالية

- مؤشر الأصول غ الجارية = (الأصول غ الجارية / إجمالية الأصول

(2) مؤشرات الأداء الاقتصادي:

تطورت المناهج بما يسمح بتميز مفهوم الأداء التنظيمي، حيث يشمل ذلك مقاييس الأداء المالي، ما يبرز اعتماد تدابير أخرى غير مالية لتقييم أداء المؤسسات، حيث تحاول هذه الدراسة اختبار حقيقة توليد الأصول الملموسة لنمو كبير في أداء الأعمال التجارية في المستقبل، أين يتم اختبار الارتباط بين الاستثمار في رأس المال الملموس والأداء المالي والاقتصادي والتنافسي بين المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال استخدام سعر السهم (مؤشر العائد)، الدخل التشغيلي، والإيرادات للمؤسسة في نهاية كل فترة، من ناحية أخرى فإن تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة الدخل المحاسبي للفترة مع إجمالي الأصول وحقوق المساهمين على التوالي، وعليه في هذه الدراسة يتم تقييم أداء المؤسسات من خلال مقارنة نسبة العائد على الأصول ومعدل المردودية وتحسبان كما يلي :

- نسبة العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
- معدل المردودية = نتيجة العمليات / الأصل الاقتصادي.
- مرحلة الاستثمار = مجموع إجمالي الأصول غ الجارية / مجموع صافي الأصول غ الجارية

(3) مؤشرات الهيكل المالي: تستخدم مؤشرات الاستدانة لاختبار أهمية القيود المالية للديون في المؤسسة، حيث تقاس بـ

- نسبة الاستدانة الصافية = قيم الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة
 - نسبة الديون الإجمالية = مجموع الديون (مجموع الأصول - الأموال الخاصة) / مجموع الأصول المحاسبية الصافية
- ويمكن اختبار الارتباط بين مستوى الديون والاختيار المحاسبي للأصول الملموسة، وذلك بالتمييز بين مستوى الديون على المدى القصير والطويل والذي يسمح بتبيين حقيقة الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسات حيث نجد:
- نسبة الديون القصيرة = مجموع الأصول الصافية / مجموع الديون القصيرة.

(4) مؤشرات خصائص بيئة الأعمال:

- قطاع النشاط: صنفت المشاهدات الـ (203) في القطاع الصناعي (الإنتاج الصناعي) (خفيفة/ثقيلة)، الطاقة، الصيدلانية)، وفي القطاع الخدمي مثل (البناء، الصحة (الاستشفائية)، الاتصالات، الفنادق، الاطعام)، وحسب قطاع النشاط نجد النشاط الخدمي بنسبة 59٪ وبتكرار قدره 120 مشاهدة، في حين بلغت نسبة نشاط الإنتاجي 41٪ وبتكرار قدره 83 مشاهدة.
- حجم المؤسسة: تم حساب لوغاريتم مجموع الأصول عند فترة المشاهدة لكل مؤسسة.

III.3- بناء نموذج البحث :

يسمح نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة بتحديد قيم المتغير التابع تفعيل الأصول الملموسة من خلال المؤشر الآتي:

$$INCBI_{i,t} = \alpha + \beta_0.i,t + \beta_1.taille_{i,t} + \beta_3.TR_{i,t} + \beta_5.DIT_{i,t} + \beta_6.SA_{i,t} + \beta_7.DCT_{i,t} + \beta_8.DFT_{i,t} + \beta_9.ROL_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- INCBI_{i,t}: تمثل معدل الأصول الملموسة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- taille_{i,t}: تمثل حجم المؤسسة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- DCT_{i,t}: تمثل معدل الديون القصيرة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- TR_{i,t}: تمثل معدل المردودية عند الفترة (t) للمؤسسة (i).
- DFT_{i,t}: تمثل نسبة الاستدانة الصافية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- DIT_{i,t}: تمثل معدل الديون الإجمالية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- ROL_{i,t}: تمثل معدل الأداء المالي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- SA_{i,t}: تمثل القيمة الوهمية 1 عند النشاط الخدمي و2 عند النشاط الإنتاجي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

IV- النتائج ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرض النتائج الإحصائية لاختبار النموذج وكذا مناقشة تلك النتائج.

1.IV- النتائج :

تمثل النتائج الإحصائية للبحث فيما يلي :

(1) خطوات تحسين نموذج الانحدار الخطي المتعدد: من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ ما يلي :

- 1/ اعتماد جميع المتغيرات المحددة في النموذج بناء على أهمية اختبار فرضيات الدراسة.
- 2/ وجود معامل الارتباط قوي (0.852) ومعنوي (0.000) بين معدل المردودية ومعدل الأداء المالي، مما يستوجب إقصاء أحد المتغيرات حيث أن المتغيرين غير معنويين بالنسبة للمتغير التابع (معدل الأصول الملموسة) معدل المردودية (0.497) ومعدل الأداء المالي (0.420)، مما يرجح إقصاء الأقل ارتباطا ثانيا مع المتغير التابع معدل المردودية (0.001) ومعدل الأداء المالي (0.014)، أي المتغير الخاص بمعدل المردودية، حيث ارتفعت كل من قيم (R-deux) وقيم (Durbin-Watson) إلى (0.937) و(1.515) على التوالي.
- 3/ إدخال اللوغاريتم على متغير الحجم حيث انتقلت درجة معنوية المتغير المستقل الحجم بالنسبة للنموذج من (0.19) إلى (0.036).
- 4/ إدخال متغير معدل الأصول غير الجارية حيث يعتبر ذات معنوية بالنسبة للمتغير التابع (معدل الأصول الملموسة)
- 5/ استخدام متغير مرحلة الاستثمار مما ساهم في تحسين معامل (Durbin-Watson) إلى (1.887)

(2) معاملات الارتباط للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

انطلاقا من الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي :

بلغت قيمة معامل الارتباط في النموذج 97 %، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (قطاع النشاط، حجم المؤسسة، معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون، معدل الأصول غ الجارية، مرحلة الاستثمار، معدل الأداء المالي)، مع المتغير التابع معدل الأصول الملموسة هي علاقة طردية، وأن قوة هذه العلاقة تساوي 0.97، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في النموذج 94.1 %، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (قطاع النشاط، حجم المؤسسة، معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون، معدل الأصول غ الجارية، مرحلة الاستثمار، معدل الأداء المالي)، تفسر مقدار 0.941 من التغيير الحاصل في المتغير التابع معدل التثبيتات الملموسة (نموذج التنبؤ ذات نوعية جيدة) حيث يبقى 05.9 % من التغييرات تفسرها متغيرات أخرى.

قيمة F-statistic تساوي 389.819 وهي معنوية عند مستوى أقل من 0.05، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (قطاع النشاط، حجم المؤسسة، معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون، معدل الأصول غ الجارية، مرحلة الاستثمار، معدل الأداء المالي)، قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع التثبيتات الملموسة.

قيمة معامل Durbin-Watson تساوي (1.887) حيث تقترب من قيمة المثلى وهي: معامل Durbin-Watson تساوي 2، مما يدل على أن نموذج المتغيرات المستقلة (قطاع النشاط، حجم المؤسسة، معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون، معدل الأصول غير الجارية، مرحلة الاستثمار، معدل الأداء المالي)، يقع في منطقة عدم الشك في القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع الأصول الملموسة.

(3) المعنوية الإحصائية للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن معنوية الانحدار تحتلف بين المتغيرات المستقلة حيث نجد أن المتغيرات التالية ليست معنوية لأن قيمة Sig أكبر من 0.05 : قطاع النشاط (0.158) Sig، حجم المؤسسة (0.036) Sig، معدل الديون القصيرة (0.703) Sig، معدل الديون

Sig (0.548)، مرحلة الاستثمار Sig (0.873)، معدل الأداء المالي Sig (0.397). أما المتغير المستقل والمتمثل في معدل الاستدانة الصافية Sig (0.000) ومعدل الأصول غ الجارية Sig (0.000) فكانت معنوية لأن Sig أقل من 0.05، حيث يعتبر المتغير الأخير هو السبب في معنوية تحليل التباين للانحدار.

يحتوي الجدول رقم (1) على نتائج تحليل التباين من أجل اختبار معنوية الانحدار، حيث أن الفرضية الصفرية تبين أن الانحدار غير معنوي أما الفرضية البديلة فتبين أن الانحدار معنوي، كما نجد من خلال الجدول رقم (2): أن Sig (0.000) أي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (الانحدار معنوي)، كما يبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (قطاع النشاط، حجم المؤسسة، معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون، معدل الأصول غ الجارية، مرحلة الاستثمار، معدل الأداء المالي) من جهة والمتغير التابع (معدل تفعيل الأصول الملموسة) من جهة أخرى، في المقابل يدل قبول الفرضية البديلة على معنوية الانحدار التي تنتج عن وجود متغير واحد ذو معنوية على الأقل من بين المتغيرات.

4) معامل الارتباط والمعنوية الإحصائية بين كل متغيرين من النموذج:

انطلاقاً من الجدول رقم (3) ونجد ما يلي:

- معامل الارتباط سلبى (-0.967) ومعنوي (0.000) بين معدل الاستدانة الصافية و معدل الأصول الملموسة ؛
- معامل الارتباط سالب (-0.254) ومعنوي (0.000) بين معدل الديون القصيرة و حجم المؤسسة؛
- معامل الارتباط موجب (0.131) و معنوي (0.031) بين معدل الديون و قطاع النشاط؛
- معامل الارتباط سالب (-0.253) ومعنوي (0.000) بين معدل الديون و الحجم المؤسسة؛
- معامل الارتباط موجب (0.502) و معنوي (0.000) بين معدل الديون و معدل الديون القصيرة ؛

5) بناء نموذج البحث المقدر:

يتم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة من خلال تعويض القيم $(\alpha, \beta_1, \dots, \beta_7)$ مما يسمح بالتنبؤ بقيمة المتغير التابع تفعيل الأصول الملموسة من خلال المعادلة التالية:

$$INCBi,t = 63.727 - 2.085.INCI i,t - 59.520.taille i,t + 0.0001.TE i,t + 3.406.DIT i,t - 4.559.SA i,t - 2.092.DCT i,t - 0.681.DFT i,t + 0.005.ROL i,t + \epsilon i,t$$

$$INCBi,t = \alpha + \beta_0.DFT i,t + \beta_1.DIT i,t + \beta_2.DCT i,t + \beta_3.ROL i,t + \beta_4.SA i,t + \beta_5.TR i,t + \beta_6.taille i,t + \epsilon i,t$$

حيث أن:

- | | |
|---|--|
| INCBi,t: تمثل معدل الأصول الملموسة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ | INCI i,t: تمثل معدل الأصول غ الجارية عند الفترة (t) للمؤسسة (i) |
| taille i,t: تمثل حجم المؤسسة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ | DCT i,t: تمثل معدل الديون القصيرة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ |
| TE i,t: تمثل مرحلة الاستثمار عند الفترة (t) للمؤسسة (i). | DFT i,t: تمثل نسبة الاستدانة الصافية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ |
| DIT i,t: تمثل معدل الديون الإجمالية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ | ROL i,t: تمثل معدل الأداء المالي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ |
| SA i,t: تمثل القيمة الوهمية 1 عند النشاط الخدمي و 2 عند النشاط الإنتاجي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛ | |

2.IV - مناقشة النتائج :

يمكن مناقشة النتائج واختبار الفرضيات من خلال ما يلي:

1) متغيرات تابعة تمثل مؤشرات الهيكل المالي في المؤسسة:

تساعد تفسيرات نظرية الوكالة على توضيح أكبر للعلاقة بين المساهمين ومجلس إدارة شركاتهم، كما أن تفسيرات النظرية المحاسبية الإيجابية تعتبر من أهم الأفكار التي من شأنها أن تساهم في تفسير الدراسات التجريبية المتعلقة بالخيارات المحاسبية وعلاقتها بالإحصائية بمحائص الهيكل المالي في المؤسسة، بحكم وجود تأثير لنسب الهيكل المالي في المؤسسات على الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة، حيث أن تأثير الهيكل المالي يكون أكبر من تأثير الأصول الملموسة، مما يحفز المديرين لاستخدام الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة من أجل تخفيف مدى انعكاس التعقيدات المتضمنة في بنود الاستدانة، كما أن تفعيل الأصول الملموسة يعتبر أفضل وسيلة للمديرين من أجل توضيح خصائص النشاط للمقرضين وتبيين اتجاه استخدام قيم الديون، وهذا ما يخفف من التكاليف المرتبطة بعلاقة الديون، وكذا منح مجال أوسع للمناورة من طرف المديرين في اتجاه المقرضين من أجل زيادة مجموع الأصول مقابل تقليل نسب الديون.

ويتضح في بيئة الأعمال الجزائرية أن إدارة المؤسسات الأقل حجم والتعقيد تكون مرتبطة أساسا بصاحبها، إلا أن الهدف المالي لهذه الفئة يكون متوازن بين تعظيم قيمة حقوق المساهمين (تقييم طويل ومتوسطة الأجل للمؤسسة) مقابل احترام متطلبات السيولة لفئة المساهمين (تعويضات فورية في شكل أرباح)، حيث غالبا ما يكون المدير مساهما رئيسيا في هذا النوع من المؤسسات، أين يكون التركيز على عوامل أخرى لتحقيق منفعة أفضل من وظيفة الإدارة رغم القيود الناتجة عن مستويات الدين.

بالنسبة لمصادر تمويل المؤسسات ذات الحجم الصغير تكون أقل تعقيد و محدودة حيث يقتصر تمويلها على البنوك التجارية بشكل اساسي، نظرا لصعوبة الحصول على تمويل من خلال الأسواق التنافسية، كما تتميز العملية الأخيرة بارتفاع التكاليف عند استخدام وتحليل المعلومات؛ أي أن هدف تخفيف قيود الاستدانة بالنسبة للمؤسسات ذات الحجم الصغير يكون مرتبط بمشاكل التفاوض والتعاقد على سداد القروض، كما ان توطيد العلاقة بين طالبي القرض ومديري المصارف يساهم في الحد من تباين المعلومات بين المساهمين والدائنين، هذا ما يعطي حافزا لاستخدام الخيارات المحاسبية من طرف المؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بالحاسبة عن الأصول الملموسة لتجنب مخالفة بنود الاستدانة.

من خلال النتائج الإحصائية نجد معامل الاستدانة الصافية (-0.681)، و معامل الديون الإجمالية (1.741)، ومعامل الديون القصيرة (-2.207)، حيث تبين معاملات نسب الهيكل المالي أن التأثير يكون متباين (سليبي/ إيجابي) في مستوى تفعيل الأصول الملموسة؛ كما أنها ذات معنوية إحصائية وتأثير مهم وسليبي عند متغير معدل الاستدانة الصافية، أما فيما يخص متغير (الديون الإجمالية، والديون القصيرة) فأظهرت النتائج أن معامل التأثير إيجابي في الأولى وسليبي في الثانية مع مستوى عدم المعنوية، ويبين ذلك أن تخفيض الاستدانة الصافية يقابله تفعيل في الأصول الملموسة، وبالتالي فإن المديرين يجتارون اتخاذ قرارات محاسبية تسمح بالحد من ضغوط الدين وخاصة عند استخدام أكثر للاختيار المحاسبي للأصول الملموسة، هذه النتيجة تدعم بقوة الفرضية الأساسية التي تنص على أن: **المؤسسات التي تخضع لمستويات استدانة مرتفعة هي الأكثر احتمالا لتفعيل أصولها الملموسة.** ويتفق ذلك مع نتائج عدة الدراسات، كدراسة (Jeanjean & Cazavan-Jeny, 2006) ودراسة (Degree & Degree, 2015) وكذا دراسة (Hu, Percy, & Daifei, 2008) ودراسة (Ervin. L, Keith. F, Sellers, & Manly, 2003)

2) متغيرات تابعة تمثل مؤشرات الأداء الاقتصادي في المؤسسة:

تشير نتائج الدراسة إلى أن معامل متغير معدل الأداء المالي (-0.015)، ومعامل المردودية (0.016)، وعلى هذا الأساس يتبين وجود تأثير متباين (سالب/موجب) وضعيف بين مؤشرات الأداء الاقتصادي ومستوى تفعيل الأصول الملموسة، حيث أن النتائج الإحصائية ضعيفة وغير دالة إحصائيا أي لا يمكن استخدامها في تأكيد أو رفض فرضية أن: **المؤسسات التي تعاني من تراجع الأداء الاقتصادي هي الأكثر احتمالا لتفعيل أصولها الملموسة.**

حيث تتفق هذه النتائج من حيث وجود العلاقة مع دراسة (Charfi, 2006)⁵³ التي تبين قوة استخدام ROI كمؤشر مناسب عن الأداء الاقتصادي، واستخدام متغير مفهوم الأصول الثابتة كمفسر للأداء الاقتصادي، في حين نجد تباين مع نتائج دراسة (Ahmed & Abdelfettah Bour, 2011) التي تبين أن انخفاض استخدام إجراءات التفعيل يكون في المؤسسات ذات معدل مردودية مرتفعة.

3) متغيرات تابعة تمثل خصائص بيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية:

توجد تكاليف سياسية حسب افتراض النظرية المحاسبية الإيجابية (Bourmont, 2006)⁵⁴، حيث يقترح الباحثين أن المؤسسات الكبيرة أكثر عرضة لضغوط خارجية من الأطراف الثلاثة (الحكومة، النقابات، الموظفين) مما يؤدي إلى تحويل جزء من الأرباح لصالح هذه الأطراف، بحيث

تتوافق هذه التحويلات للثروة مع التكاليف السياسية التي تشكل تدفقات نقدية تخفف بشكل مباشر أو غير مباشر من قيمة المؤسسات بالنسبة لرجال السياسة، إذ تلجأ المؤسسات الكبرى لتجنب هذه التكاليف إلى اختيار أساليب محاسبية تسمح بتقليل النتائج وبالتالي الرؤية السياسية، أين تكون الاختيارات المحاسبية للأصول الملموسة ضمن تلك الأساليب من خلال استغلال المرونة المتاحة عند الاختيار المحاسبي.

تبين النتائج الإحصائية لهذه الدراسة أن معامل متغيرات حجم المؤسسة (3.183-)، ذات تأثير سلبي وكبير على متغير تفعيل الأصول الملموسة، حيث أن خيار أكبر المؤسسات في الجزائر هو تفعيل أقل لأصولها الملموسة، كما تبين النتائج الإحصائية أن الارتباط محقق من خلال معامل متغير قطاع النشاط (3.055-).

من خلال ما سبق نستنتج أن فرضية استخدام خصائص بيئة الأعمال (الحجم المؤسسة، قطاع النشاط) في تفسير مستويات تفعيل الأصول الملموسة مؤكدة، مما يدعم فرضية أن مستويات تفعيل الأصول الملموسة في المؤسسة تتأثر بالخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط). حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات: (Jeanjean & Cazavan-Jeny, 2006) و (Degree & Degree, 2015) وكذا (Dan-Bee & Ho-Young, 2013).

V- الخلاصة:

توضح بعض الدراسات وجود مرونة إيجابية بين الاستثمارات والموارد الداخلية المتضمنة في هيكل ملكية المؤسسات (Francesco & Giuseppe, 2007) من خلال علاقة الوسطاء الماليين مع المستثمرين وأصحاب الديون، حيث يدفع الجمهور مبالغ من أجل توضيح المعلومات الغامضة المتضمنة في التقارير، بالإضافة إلى أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) توفر سلطة تقديرية تكون كافية للمديرين وتسمح بتبني سياسات أقل أو أكثر تحفظاً خلال عملية إعداد التقارير المالية (Mark & Susan, 2004).

وتبين عملية تطوير النماذج التفسيرية وجود رشادة لدى المديرين بخصوص القرارات المحاسبية المتحفظة، مما يحفز المديرين لممارسة سلطتهم التقديرية في استنتاج معلومات خاصة توضح الآفاق المستقبلية حول قيمة المؤسسة، حيث تسمح مراجعة الدراسات السلوكية بتبيين انعكاس السلوك التنظيمي على اختيار السياسات المحاسبية، من خلال اختبار تأثير (لوائح حوكمة المؤسسات، والتقارير المالية، والتدقيق) على خيارات المديرين، وذلك يشمل تكاليف الخيارات وكذا منافع تطبيقها عند وجود خيارات محاسبية متطورة، وكذا توفر التفسيرات المناسبة؛ التي تسمح بتشكيل إطار يضم عوامل اقتصادية ذات تأثير محتمل في قرارات المديرين المحاسبية منها طرق تقييم الأصول وكذا وطرق اهتلاكها... إلخ. في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، تبرز أهمية إعادة صياغة السياسات المحاسبية حيث تتضح استراتيجيات المديرين عند صياغة سياساتهم المحاسبية، وبناء على ذلك هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، حيث شملت الدراسة التجريبية 70 مؤسسة اقتصادية تدخل ضمن نطاق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2010-2018)، وخلصت إلى النتائج التالية:

- تنعكس قيود الاستدانة التي تخضع لها المؤسسة بشكل سلبي على معالجة الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة؛ أي يمكن تفسير خيارات تفعيل المؤسسات للأصول الملموسة باستخدام نسب الهيكل المالي، حيث توجد علاقة سلبية وذات معنوية إحصائية في مؤشر الاستدانة الصافية؛
- يوجد ارتباط غير دال ومتباين التأثير بين مؤشرات الأداء الاقتصادي (معدل الأداء المالي) ومعالجة الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة، إذ يمكن تفسير خيارات تفعيل المؤسسات لأصولها الملموسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة؛
- يوجد ارتباط سلبي ومهم بين خصائص بيئة الأعمال (الحجم المؤسسات، قطاع النشاط) ومعالجة الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة، حيث يمكن تفسير خيارات تفعيل المؤسسات لأصولها الملموسة باستخدام مؤشرات خصائص بيئة الأعمال المؤسسة.

ركزت إشكالية هذه الدراسة على اختبار معالجة الخيارات المحاسبية للأصول الملموسة من خلال اختبار تجريبي، حيث لم تتطرق إلى اختبار السياسات المحاسبية حول الإفصاح المتعلقة بالأصول الملموسة، هذا ما يبرز أهمية إجراء دراسات مستقبلية تسمح باختبار سياق الإفصاح حول الأصول الملموسة.

الجدول رقم 01: يوضح النتائج الإحصائية لخطوات تحسين نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الخطوات	الخطوة 01	الخطوة 02	الخطوة 03	الخطوة 04	الخطوة 05
Durbin-Watson	1.515	1.875	1.880	1.885	1.887
R-deux	0.937	0.941	0.941	0.941	0.941

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات SPSS 22.

الجدول رقم 02 يوضح النتائج الإحصائية لارتباط المحددات (هيكل مالي، أداء اقتصادي، خصائص مؤسسة) بالمتغير المستقل

تفعيل الأصول الملموسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable				
Independent Variables	Unstandardized Coefficients		T	Sig
	B	Std. Error		
(Constante)	63,727	28,957	2,201	,029
قطاع النشاط	-4,559	3,220	-1,416	,158
معدل الديون	3,406	5,659	,602	,548
معدل الاستدانة الصافية	-,681	,012	-55,601	,000
معدل الديون القصيرة	-2,092	5,484	-,381	,703
مرحلة الاستثمار	,000	,000	-,160	,873
معدل الأداء المالي	,005	,006	,849	,397
الحجم	-59,520	28,243	-2,107	,036
معدل الأصول غ الجارية	-2,085	,537	-3,884	,000
R	0.970			
R2	0.941			
R2 ajusté	0.939			
F-statistic	389.819			
Sig	.000			
Durbin-Watson	1.887			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات SPSS 22.

الجدول رقم 03 يوضح النتائج الإحصائية لارتباط بين متغيرات الدراسة للمؤسسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

	م /الديون	ق /	م/الأداء	الحجم	مرحلة	م /الديون	م/الاستدانة	م/الأصول	ت/الأصول
	النشاط	المالي	الاستثمار	القصيرة	غ الجارية	الملموسة	غ الجارية	الملموسة	الملموسة
S	-,045	,010	,014	-,020	,000	-,033	-,967	-,070	تفعل الأصول
Sig	,015	-,090	-,009	,049	-,014	,018	,003	,159	معل الأصول غ
	,061	-,024	,001	-,023	,002	,042	,483	,000	معل الاستدانة
	,502	-,029	,012	-,254	,022	,277	,399	,322	معل الديون القصيرة
	,088	-,082	-,009	-,018	,377	,489	,424	,499	مرحلة الاستثمار
	-,253	-,071	-,067	,398	,000	,374	,242	,388	الحجم
	,028	,106	,170	,450	,343	,492	,541	,420	معدل الأداء المالي
	,131		,067	,122	,340	,366	,101	,441	قطاع النشاط
		,031	,347	,106	,000	,194	,414	,262	معدل الديون

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات SPSS 22.

الجدول رقم 04: يوضح قائمة المؤسسات الاقتصادية المكونة لعينة الدراسة

Liste des entreprises (Echantillon d'étude)			
01	ADE OUARGLA	36	SARL ENARGY TECH ECMCI
02	ATM MOBILIS	37	SARL GLOBAL TASSILI
03	BATISUD BISKRA	38	SARL LA MOUSSE DU SUD
04	BATISUD CESBATISUD OUARGLA	39	SARL LYNATEL OUARGLA
05	BATISUD CONSOLIDE	40	SARL MCTS
06	BATISUD SPA CAC	41	SARL NOUHA
07	BATISUD UNITE MEDEA	42	SARL OUADJDI BRIQUE
08	BAYAT CATERING SPA	43	SARL OURIL BAKAKA
09	E,NA,GEO	44	SARL PEROTECH MCTS
10	ENAFOR	45	SARL RAGHOUAT ELDJANOUB
11	EPE ETRACOB SPA	46	SARL SGT SUD
12	ERAD STIF MOULINS DES OASIS TGT	47	SARL TEMACINE BRIQUE
13	EURL EDIYA	48	SNC TASSILI
14	EURL MORCHED	49	SNVI SPA
15	EURL PETROFAC ALGERIA	50	SONATRACH
16	EURL SAG TASSILI	51	SONELGAZ CONSOLIDE
17	GRANDE BRIQUETERIE DES OASIS	52	SONELGAZ DD OUARGLA RURAL
18	HOTEL ELMEHRI	53	SONELGAZ DD OUARGLA URBAIN
19	HOTEL RYM	54	SPA PLGITE BATI
20	LTPSUD	55	SPA ALFAPIPE
21	MAISON DE L'ENSEIGNANT OUARGLA	56	SPA ALGERIE TELECOM
22	N P S EX SEMS OUARGLA	57	SPA ALGERIE TELECOM OUARGLA
23	PETROFAC	58	SPA BASP
24	SAIPEM CONTRACTING ALGERIE	59	SPA BATI-SUD
25	SARL BATIMENT	60	SPA BIOPHARM
26	SARL BMO TOUGGOURT	61	SPA CEVIRAL
27	SARL BRIQUE TERIE KHADIDJA	62	SPA E N T P
28	SARL BRIQUETERIE NEZLA	63	SPA E.N.S.P
29	SARL BRIQUETERIE SBMT	64	SPA HESP
30	SARL BRIQUETTERE SEKHER	65	SPA MESP
31	SARL BRIQUETTERIE BOUSTANE	66	SPA NAFTAL
32	SARL BRIQUETTERIE HADJA MAMA	67	SPA NCA-Rouiba SPA
33	SARL DJABRI	68	SPA SCIMAT
34	SARL DJEGHEL MOHAMED	69	SPA SDO DD ORAN
35	SARL EL HACHEMI ET FILS	70	SPA WESP

المصدر: من إعداد الباحثين

- الإحالات والمراجع :

- ¹-Crespi Francesco, Scellato Giuseppe. (2007,05). **Ownership Structure, Financial Constraints and Investment Decisions: Evidence From A Panel Of Italian Firms**. Università Di Torino Working Pap,19.
- ²-Jerold L. Zimmerman. (January 2, 2015). "The Role of Accounting in the 21st Century Firm". University of Rochester,49.
- ³-Mirko S Alex Edmans, Chong Huang Heinle. (May 3, 2016). **The Real Costs of Financial Efficiency When Some Information Is Soft** . The Review of Finance,78-105.
- ⁴-Daniel A. Cohen. (December, 2003). **Quality of Financial Reporting Choice:Determinants and Economic Consequences**, London Business School Accounting Symposium, SSRN Electronic Journal .This Draft.
- ⁵-Wüstemann Jens, Kierzek Sonja, Gaps Filling. (May 31, 2007): **Why Consistency of Accounting Standards Matters- Normative Evidence from the U. S. and Germany as Related to IFRS** .University of Mannheim.
- ⁶- Jennifer Francis (October, 2001) .**Discussion of Empirical Research on Accounting Choice**, Journal of Accounting and Economics, 255-307.
- ⁷-Saada Toufik.(1995). **Les Déterminants Des Choix Comptables. Étude Des Pratiques Françaises Et Comparaison Franco-Américaine**.« Comptabilité- Contrôle- Audit, 2/Tome1:10.3917,52-74.

- ⁸- Stefan Sundgren .(2007) .**Earnings Management In Public And Private Companies –Evidence From Finland**, Content-Uploads,01.
- ⁹- Caixing Liu .(2003) .**The Effects of Firm Size on Earnings Management**, FIMA Research Center,11.
- ¹⁰-Bagnoli Mark, G Susan. (March,2004). **Watts Conservative Accounting Choices**. Intermediate Accounting, Eighth Canadian Edition
- ¹¹- Idem.
- ¹²-A. Myers Linda, Scholz Susan, y. Nathan. (April, 2013). **Sharp Restating Under The Radar? Determinants Of Restatement Disclosure Choices And The Related Market Reactions**, University of Texas at Austin,175 .
- ¹³- Idem.
- ¹⁴- Wüstemann Jens, Kierzek Sonja, Gaps Filling. (May 31, 2007), Op.Cit.
- ¹⁵- Ann Tarca .(August 4, 2002). **Achieving International Harmonisation Through Accounting Policy Choice** .University of Western Australia.
- ¹⁶-Cairnsa David, Massoudib Dianne, Taplinc Ross, tarcab ann. (March, 2011). **IFRS Fair Value Measurement And Accounting Policy Choice In The United Kingdom and Australia** .The British Accounting Review, Volume 43, Issue 1, 1-21.
- ¹⁷- Idem.
- ¹⁸- Fields Thomas, Lys Thomas, Vincent Linda .(2001) .**Empirical Research on Accounting Choice** . Journal Of Accounting And Economics Conference, Vol. 31, Issue 1-3, 255-307.
- ¹⁹-M. Bowen Robert, DuCharme Larry, D. Shores. (September,21,1999). **Economic And Industry Determinants Of Accounting Method Choice** .Revised,125 -142.
- ²⁰- B. Michailetz Vladimir, I.Artemenkov Andrey, L.Artemenkov Igo. (October, 2007).“ **Income Approach And Discount Rates For Valuing Income-Producing Illiquid Assets- Outlines Of New Firmwork ”Revisiting The Concepts In Income Approach And Developing The Model Of Illiquid**. International Valuation Centre,168-195.
- ²¹- Song Dan-Bee, Lee Ho-Young .(2013) .**The Association Between Earnings Management And Asset Misappropriation** .Eun-Jung Cho Managerial Auditing Journa, Volume: 28 Issue.
- ²²- Thesis Degree, Programme Degree .(2015) .**Earnings Management Through Accrual-Based Analysis Case Study: Stockmann Oy Abp from 2005-2014**, Lua Luong Thi, 156.
- ²³- Idem.
- ²⁴- Song Dan-Bee, Lee Ho-Young .(2013) , Op.Cit.
- ²⁵- Idem.
- ²⁶- Idem.
- ²⁷- Majella Hu, Percy, Yao Daifei.(2008). **Asset Revaluations and Earnings Management: Evidence from Australian Companies** Fang .Australian ,145.
- ²⁸- Idem.
- ²⁹- El Mi, A, & Seboui, S. (france). « **Stratégies D'innovation, Diversification Et Gestion Des Résultats** ». 2005/6: La Revue des Sciences de Gestion.
- ³⁰- A Cazavan-Jeny, T Jeanjean (2004) .**Pertinence De L'Inscription A L'Actif Des Frais De Recherche Et De Développement: Une Etude Empirique**, Congrès De L'Association Francophone De Comptabilité, Acte du 25^{ème}.
- ³¹-Capkuna Vedran, Cazavan-Jenyb Anne, Jeanjeanb Thomas, Weissc Lawrence A. (2008) .**Earnings Management and Value Relevance during the Mandatory Transition from Local GAAPs to IFRS in Europe** .journal, 01.
- ³²- L. Ervin .L, Keith F. Keith F, Tracy S. Sellers, Manly, (March, 2003). **Earnings Management Using Asset Sales: An International Study of Countries Allowing Noncurrent Asset Revaluation** .
- ³³- Idem.

- ³⁴- F Arcelus,D Mitra, G Srinivasan .(2005) .**On The Incidence Of Deferred Taxes, Intangibles And Non-Linearities In The Relationship Between Tobin's Q and ROI**. Journal of Economics and Business,57, 165-185.
- ³⁵- L. Ervin .L, Keith F. Keith F, Tracy S. Sellers, Manly.(03). (March, 2003), Op.Cit.
- ³⁶- Poitras Geoffrey, Wilkins Trevor, Shang Yoke. (May, 2001). **The Timing of Asset Sales: Evidence of Earnings Management ?**,Journal Accounting.
- ³⁷- L. Ervin .L, Keith F. Keith F, Tracy S. Sellers, Manly.(03). (March, 2003). Op.Cit.
- ³⁸-Thesis Degree, Programme Degree.(2015) , Op.Cit.
- ³⁹- Majella Hu, Percy, Yao Daifei.(2008), Op.Cit.
- ⁴⁰- Thesis Degree, Programme Degree.(2015) , Op.Cit
- ⁴¹- Kuala Lumpur .(2014) .**Malaysia Determinants Of Accounting Choice Of Noncurrent Assets At IFRS first Adoption Among Nigerian Firms Muhammad Aminu Isa.**(UUM Sintok)Studies Accounting, International Conference, 01-19.
- ⁴²- Poitras Geoffrey, Wilkins Trevor, Shang Yoke. (May, 2001). Op.Cit.
- ⁴³- Idem.
- ⁴⁴- L. Ervin .L, Keith F. Keith F, Tracy S. Sellers, Manly.(03). (March, 2003). Op.Cit.
- ⁴⁵- Song Dan-Bee, Lee Ho-Young .(2013) . Op.Cit.
- ⁴⁶- Idem.
- ⁴⁷- Kuala Lumpur.(2014) . Op.Cit.
- ⁴⁸-Idem.
- ⁴⁹-Jeanjean.T,& Cazavan-Jeny, A. (2006). **The Negative Impact of R&D Capitalization: A Value Relevance Approach**. European Accounting Review, 15(1), 37-61.
- ⁵⁰- Kuala Lumpur.(2014) . Op.Cit.
- ⁵¹- Majella Hu, Percy, Yao Daifei.(2008), Op.Cit.
- ⁵²- Chabchoub Ahmed, Bour Abdelfettah Bour. (May, 2011). **Etude Empirique Des Déterminants Des Choix De Comptabilisation Des Investissements Immatériels: Cas Des Entreprises Tunisiennes** . Comptabilités, économie et société.
- ⁵³- S Charfi .(2006) .**Analyse Empirique Des Facteurs Explicatifs De La Décision D'Activation Des Dépenses De Recherche Et Développement: Cas Des Entreprises Françaises** .Congrès Francophone De Comptabilité.
- ⁵⁴- M Bourmont .(2006) .**Les Déterminants De La Publication D'Informations Sur Les Activités De Recherche Et De Développement En France: Une Etude Longitudinale Et Méthodologique** .Congrès Francophone De Comptabilité, Acte Du 27ème.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

فؤاد صديقي، محمد كويسي و يوسف خروي (2019)، محددات الاختيار المحاسبي للأصول الملموسة - حالة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر-، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 297-311.